

الفصل السابع

التصنيع فى ظل سياسة الباب المفتوح فى مصر
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

تمهيد :

- أولا : اطلاله على ميلاد الانفتاح الاقتصادى فى مصر السبعينات .
- ثانيا : طبيعة التصنيع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

obeikandi.com

شهد المجتمع المصرى فى عقد السبعينات نمطا تنمويا جديدا يعتمد على سياسة الانفتاح الاقتصادى . وتحت دعوى تصحيح المسار الاشتراكى والانفتاح على العالم بعد الانغلاق الذى ساد حقبة الستينات ، جاءت كلمة الانفتاح الذى عرفها القاموس السياسى المصرى حديثا غداة ورقة أكتوبر ، تلك الوثيقة الايديولوجية التى بها فتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه لاختراق وتفلفل رأس المال الأجنبى والشركات متعددة القوميات .

وتعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادى التى سادت المجتمع المصرى فى مصر السادات ، انحرافا مبينا عن طريق الاستقلال الوطنى ، والولوج فى القسمة الدولية للعمل . لقد أثرت هذه السياسة فى مجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع . وباعتبار أن التصنيع لب العملية التنموية وركيزة الاستقلال الوطنى ، فإن هذا الفصل يسعى إلى توضيح كيف أن الانفتاح الاقتصادى فى مصر عمل على تقويض التصنيع ، ومن ثم هدم تجربة التنمية المستقلة ، وجر المجتمع المصرى إلى فلك النظام العالمى .

أولا ، إطلالة على ميلاد الانفتاح الاقتصادى فى مصر السبعينات .

بنهاية عقد الستينات ورحيل عبد الناصر - جسديا - فى سبتمبر ١٩٧٠ وتولى أحد رفاقه الذى ينحدر من نفس الأصول الطبقية زمام الامور ، شهد المجتمع المصرى تغيرات حادة على مستوى الأصدقاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إن التغير فى هوية النظام الحاكم فى عقد السبعينات كان له عظيم الأثر فى تغير شكل وطبيعة البنية الاقتصادية فى مصر . إن السعة الراديكالية التى اتصفت بها حقبتى الخمسينات والستينات ما لبثت أن تثيرت وغربت فى بداية عقد السبعينات خاصة بعد أن حدث تعديل فى أنماط التفاعلات والصراعات سواء على المستوى الغربى أو المستوى العربى . ففى ظل التقارب العربى والقطيعة مع الاتحاد السوفيتى والانفراج على الولايات المتحدة ، أخذ المجتمع المصرى يتهج نهجا مخالفا عن خط عبد الناصر ، عرف بالاشتراكية الديمقراطية . لقد كانت الاشتراكية الأخيرة بمثابة الانقلاب عن خط عبد الناصر أو قل ثورة مضادة على جميع الأصدقاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ^(١) . إن الناصرية التى جاءت بالسادات وفقا لكلمة " مكسيم ريدونسون " قد أنجبت حافرى قبرها ^(٢) .

(١) P.J. Valikiotis (ed), "Egypt", in : the political economy of Middle East p. 119.

(٢) أحمد الشيخ ، عرض كتاب بيرمييريل ، مصر الانتطاع مرحلة السادات : من ناصر إلى مبارك ، ص

وتحت دعوى تصحيح المسار الاشتراكي وتحقيق الانفتاح الاقتصادي بعد الانغلاق الخائق ، ثم إعادة نور القطاع الخاص ، وإعادة تعليم وتقييد وتحجيم نور القطاع العام ، وفك كثير من الإجراءات الاشتراكية وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردي بلا حدود ، جاءت الاشتراكية الديمقراطية على نمط أوروبا الغربية محل الاشتراكية المتطرفة على النمط الشرقى . لقد كانت كلمة الانفتاح هي التسمية الدارجة لسياسة الباب المفتوح ، والتي بمقتضاها فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي والشركات الأجنبية لنهب الفائض الاقتصادي ، ومن ثم الدخول في مجالات الاستثمار والإنتاج بدءا من الصناعات الاستهلاكية الوسيطة إلى العقارات واستصلاح الأراضي والتصدير والاستيراد . وبهذا تكون قد أعيدت سيطرة رأس المال الأجنبي المستغل مرة أخرى ، تلك التي صفتها وقضت عليها مرحلة الستينات (١) .

ويعتبر عام ١٩٧٤ نقطة البدء في انتهاء سياسة الباب المفتوح كسياسة رسمية للبلاد ، ذلك العام الذي اقترح فيه على ورقة أكتوبر ، وإقرار القانون رقم (٤٣) لسياسة الاستثمار العربي والأجنبي ، اللذان يعدان العنصران الجديان في السياسة الجديدة . وتعد وثيقة أكتوبر التعبير الأيديولوجي الرسمي للسياسة الجديدة ، فهذه الوثيقة التي أعدت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ - ومن هنا كان اسمها - حددت للبلاد مهمات أساسية أهمها الانفتاح الاقتصادي داخليا وخارجيا (٢) .

والواقع أن كلمة الانفتاح الاقتصادي لم يتعارف عليها القاموس السياسي إلا في ربيع عام ١٩٧٣ ، فهو لفظ حديث الاستعمال في اللغة العربية . ففي ٢١/٤/١٩٧٣ طالعت الحكومة برئاسة السادات مجلس الشعب ، أن هدف الانفتاح الاقتصادي هو تطوير الاقتصاد القومي ، على أن التدشين الواقعي لسياسة الانفتاح الاقتصادي جاء في ورقة أكتوبر التي نصت على أن الانفتاح الاقتصادي هو لب استراتيجية العمل في المرحلة القادمة ، خاصة بعد أن عرضت أهم المشكلات الاقتصادية التي تكتنف المجتمع المصري . إن التحليل الإجمالي لوثيقة أكتوبر يوضح أنها تعنى فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشرة ، وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المصرية . والواقع أن استثمار رؤوس الأموال لا يتمحور فقط أو يكون مدها إنشاء المشروعات الجديدة فحسب ، بل المساهمة أيضا في تجديد المشروعات القائمة (٣) .

(١) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٢) فرانسوا ريفيه ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) جودة عبد الخالق " التعريف بالانفتاح وتطوره في الانفتاح " ، في : الجنور ... الحصاد ... المستقبل ،

ص ٢٣ - ٢٨ .

لقد أضحى المجتمع المصرى منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد ، والتحول فى السياسة الخارجية والمضى قدما فى اتفاقية السلام مع إسرائيل تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . إن مصر فى السبعينات قد رهنت استقلالها من أجل السلام والمعونات والرخاء الأمريكى فباتت سجينه للتبعية الأمريكية . لقد ظنت القيادة السياسية فى مصر السبعينات أن السلام مع إسرائيل وجعل أمريكا شريكا كاملا سوف يجلب فى أعقابها انتعاشا ملحوظا فى مستويات المعيشة ، وإن هذا السلام سيكون بمثابة مظلة تحمى رؤوسهم وطعام يسد جوعهم وملابس تستر عريهم . لقد كان السلام من وجهة النظر المصرية تمثل نهاية أزمة اقتصادية حادة ، وانغلاقا خانقا أتت بها الفترة السالفة لحكم السادات . ولكن خاب ما ظنته القيادة المصرية وسقطت فى حبال المنظومة العالمية وتقسيم العمل الدولى وخاصة الأمريكى (١) .

لقد عملت الولايات المتحدة خاصة بعد بدء الاتصالات بها مباشرة فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، على إخضاع الاقتصاد المصرى برمته لها . فكان ذلك من خلال الإغراق فى الديون ، واختراق القطاع الخارجى للداخل ، وتقليص العلاقات مع الدول الاشتراكية ، وإصدار قانون الاستثمار ، وفتح الباب على غاربه أمام البنوك الأجنبية للمشاركة فى الداخل . وإذا كان عبد الناصر قد سجل فى أحد اجتماعات مجلس الوزراء المصرى موقفا وطنيا حينما قال " إننا حقا فى حاجة إلى مساعدات البنك الدولى ، ولكننا لا نسمح لخبرائه أو لأعضائه الذين يزورون مصر الآن (١٩٦٩) بالعبث باقتصادنا أو تجاوز حد الأمن بالنسبة للمعلومات التى يطلبونها إلى إدارة المخابرات المركزية ، فإن السادات كان على العكس منه ، إذ سجل موقفا انهزاميا يبعد كل البعد عن كل ما هو وطنى حين سمح بسياساته للقاصى والدانى أن يلعب بمقدرات التنمية وأن يكون أحد أطراف اللعبة الاقتصادية الدولية (٢) .

وغنى عن البيان أن الدعوة للانفتاح الاقتصادى قديمة . فهى ترجع إلى أبعد من تاريخ اعتمادها سياسة رسمية للبلاد غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقد كانت تتردد داخل مصر بصورة غير مرئية وخافتة فى منتصف عقد الستينات وقبيل الاندحار العسكرى فى يونيو ١٩٦٧ ، وتحديدا غداة انتهاء أول وأخر خطة تنموية شهدتها مصر ، ثم أخذت هذه الدعوة تتردد بصورة علنية ويقدر أكبر من التركيز بعد انتكاسة يونيو ١٩٦٧ خاصة حينما ازداد نشاط القوى الرأسمالية فى الداخل نتيجة ضعف النظام بسبب الهزيمة ، وتخفيف قبضته داخل البلاد بعض

(١) ايتان هابروزف وايهود يعارى ، حدث فى كامب دافيد : المفاوضات على الطريقة الساداتية ترجمة ابراهيم منصور ، ص ١٨٧ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى البعية ٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول ، ص ٢٤٩ .

الشيء وانهايار معظم أجهزته ومؤسساته ، وانشغال القيادة السياسية بموضوع استعادة الأرض المحتلة . وجدير بالتوضيح أن الدعوة لم يعل صوتها مرة أخرى - تحديداً - إلا فى عام ١٩٧٤ ، حينما أعلن الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد . بمعنى آخر أنه إذا كان الانفتاح الاقتصادى قد تمت ولادته فى عام ١٩٧٤ ، فإن سنوات مخاضة ترجع إلى وقت انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، أما شهادة ميلاده فكانت القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (١) .

ومنذ صدور القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار العربى والأجنبى ، وتعد سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد ، إذ أصبح هذا القانون حجر الأساس فى هذه السياسة . وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون تذهب إلى أنه ينظم استثمار رأس المال الأجنبى داخل البلاد والمناطق الحرة ، إلا أن حقيقة الأمر أن هذا القانون يفتح كل الأبواب الموصودة على مصراعها أمام غزو رأس المال الأجنبى بون ضوابط لحماية الاقتصاد المصرى أو لصيانة الاستقلال الوطنى ، ويعطى بون منع بشكل فاضح مزايا جمة لرأس المال الأجنبى تفوق ما أعطاه لرأس المال الوطنى . وإذا أوضح هذا القانون أنه يعمل على تشجيع وإغراء رأس المال الأجنبى للقدم إلى مصر والمساهمة فى تمويل مشروعاته ، فإنه بالأحرى يعمل على تمكينه من السيطرة على السوق المصرى وإتاحة الفرصة لاستنزاف الاقتصاد القومى ، ومن ثم جره إلى قسمة العمل الدولية (٢) .

لقد غلف القانون المصرى للمشروعات الأجنبية حماية جعل منها اقتصادا مستقلا داخل الاقتصاد القومى ، وله سمة تميزه عن القطاع الخاص أيضا . وقد أقر القانون عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية أو مصادرتها أو فرض الحراسة على أموالها ، وكذلك تعتبر المشروعات الأجنبية من القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها ، ولا يجوز تطبيق القوانين المنظمة للقطاع العام العاملين فيه . زد على ذلك اطلاق الاستيراد بون عوائق ، وإعفاء المشروعات الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات تزيد إلى ثمان سنوات وإعفاء الآلات والمعدات وهوسائل النقل الإلزمة من الضرائب والرسوم الجمركية وكذا من تحديد الأسعار . من ذلك يمكن القول أن نظام الاستثمار الأجنبى فى مصر أضحي اقتصاد قائم بذاته داخل الاقتصاد المصرى ، وبه تخلت الدولة من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكى من حيث الملكية والنشاط والإدارة والعمال والأرباح والاستيراد والنقد

(١) عبد القادر شهبوب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١١ .

الأجنبي . وبذا يكون نظام الاستثمار الأجنبي قطاعا ثالثا داخل الدولة والاقتصاد القومى (١) .

مما سبق يتضح أن ثمة دعوة خطيرة تضمنها قانون الانفتاح الاقتصادى تتمثل فى دعوة رأس المال الأجنبى لسلب ثروات البلاد ونهب الفائض الاقتصادى لها ، واستغلال طاقة عمالها ، ومنحه بعد ذلك الحماية القانونية . لقد أفرطت قوانين الانفتاح الاقتصادى فى منح رأس المال الأجنبى والخاص بالإعفاءات الضريبية سواء على الضرائب التجارية أو الصناعية والضريبة العامة على الإيراد ورسم الدمغة وكذا أرباحها المعفاء من كل الضرائب مرة أخرى ، خاصة إذا ما أعيد استثمارها فى هذه المشروعات المقامة من جديد لمدة تصل إلى ثمانية اعوام كاملة تبدأ من تاريخ بدء الإنتاج أو النشاط .

ثانيا ، طبيعة التصنيع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

على الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد وضعت لتنشيط الاقتصاد ودفعه إلى الأمام ، إلا أن سياسة الباب المفتوح والإغراق بالاستيراد دون تحويل عملة وتشجيع القطاع الخاص والشركات المتعددة القوميات ، أصابت التصنيع والقطاع العام بالتدهور ، لقد أدى تمييز الواردات الأجنبية فى الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلى منافسة ضارية للقطاع العام والإنتاج الوطنى ، أوضح أشكالها المخزون الراكد من التصنيع الذى قدر بنحو ٢ إلى ٤ آلاف مليون جنيه ، كما انعكس أيضا فى تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية فى التصدير بما فى ذلك غزل القطن ومنسوجاته ، والصناعات التى اتجهت إليها مشروعات الانفتاح مثل الصناعات الكيماوية والطفيلية مثل المياه الغازية والمرطبات والنسيج ، والأخرى التى هزلت إلى النشاط غير الصناعى المتمثلة فى الأعمال التجارية والخدمية والعالية الربح والسريعة العائد ، وكذا فى ارتفاع نسبة الواردات الاستثمارية إلى إجمالى الواردات المصرية (٢) .

إن إطلاق حرية الاستيراد دون قيود ، يعنى تيفق السلع المستوردة إلى السوق الداخلية ، ومن ثم نشأة منافسة غير متكافئة بين ما هو مستورد وما هو محلى . لقد أدت تلك الأفعال إلى وجود صعوبات متعددة . فبعد أن خيمت الحماية الجمركية بما يشبه وضع احتكارى على الصناعات المصرية ، خيمت حالات الإفلاس وتراكم المخزون والاستغناء عن كثير من العمال ،

(١) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٢) بريان تيرنر ، ماركس ونهاية الاستشراق ، ترجمة يزيد صايغ ، ص ٢٠ .

وساد وضع خاص من المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية ، وصناعة الملابس ، وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والصناعات الاستهلاكية الطفيلية ، والأهم من ذلك كله ضرب وتفكيك القطاع العام .

من كل ذلك يمكن القول بناء على تقارير اتحاد الصناعات المصرى لعام ١٩٧٥ ، أن إطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادى تون عوائق جرّت الصناعة المصرية المحلية إلى منافسة غير متكافئة وفرضت عليها معايير السوق الدولية (١) .

وبالنظر إلى توزيع رأس المال المستثمر على القطاعات المختلفة فى القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، يتكشف لنا أن الصناعة قد احتلت المركز الثانى بعد قطاع الخدمات والبنوك . وفيها بلغ رأس المال المصرى حوالى ٥٦ ٪ من إجمالى رأس المال المستثمر ، بينما بلغ رأس المال العربى حوالى ٢٥ ٪ ، ورأس المال الأمريكى حوالى ٦ ٪ . وبالنظر إلى مجموع رأس المال المستثمر فى المشروعات الصناعية التى أقيمت حتى ١٢/٣١/١٩٨١ نجدها بلغت حوالى ٢٢٧ مليون جنيه تمثل حوالى ٢٢٦ ٪ من إجمالى المساهمات فى مشروعات الانفتاح والتى تقدر بحوالى ١٠٩ مليار جنيه ، وتقدر مساهمة رأس المال العام المصرى بثلاث إجمالى المساهمات فى تلك المشروعات . ويبد أن رأس المال المصرى والأجنبى فى قطاع الصناعة يتسم بالضالة ، إلا أنها تمثل ظاهرة هامة وجديرة تلك التى تتمثل فى ظهور البرجوازية المصرية مرة أخرى وخاصة فى تداخلها مع برجوازية الدولة والرأسمالية الدولية فى كيان عضوى جديد (٢) .

أما عن هيكل توزيع رؤوس الأموال فى المشروعات الصناعية حتى ١٢/٣١/٨١ يتضح أن مساهمة رأس المال المصرى الخاص والعام فى المشروعات الصناعية الانفتاحية تتراوح ما بين ٤٩ ٪ فى الصناعات المعدنية ، ٨٣ ٪ فى صناعة التعدين ، أما مساهمة رأس المال الأجنبى بشكل عام فكانت تتميز بالانخفاض إذ حققت ١٠٧ ٪ ، ٢١ ٪ على التوالى ، وكان الباقى لاستثمارات عربية وهذا يعنى أن المشاركة والتداخل بين الرأسمالية المصرية الصناعية كانت مع الرأسمالية الأوربية والعربية تفوق عن مثيله مع الرأسمالية الأمريكية . وبإلقاء الضوء عن المشروعات المشتركة فى قطاع الصناعة ، نجد أن القطاع العام قد أسهم فى إقامة

(١) فرانسوا ريفيه ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

J. Waterbury, op. cit., p. 148.

(٢)

٥٥ مشروعا صناعيا تقدر مساهمته بحوالى ٢٠٧ مليون جنيه ، ذلك يمثل ٤٠ ٪ من إجمالى مساهماته فى جميع القطاعات (سلعية وتوزيع وخدمات) وتتوزع هذه المساهمة كما يلى : صناعة الغزل والنسيج ٤٦٧ مليون جنيه ، والصناعات الكيماوية ٦٢٤ مليون جنيه ، وصناعة مواد البناء الحرارية ٥٠ مليون جنيه ، والصناعات الهندسية ٢٥ مليون جنيه ، وقد أسهمت البنوك بالجزء الأعظم من رأس المال النقدى الذى قدمه القطاع العام (نسبة ٥٢ ٪ من إجمالى مساهمة القطاع العام البالغ ٥٧٨ ٪) . أما النسبة الباقية وهى ٨ ٪ فقط أخذت فى القطاع الصناعى صورة المشاركة بالأصول العينية والشركات وخاصة الآلات والعدد ، أى إدماج جزء من أصولها فى شركات مشتركة جديدة (١) .

وعلى الرغم من أن القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٥ ينص على ضرورة الاحتفاظ بنسب الملكية العامة فى شركات القطاع العام على ما كانت عليه وقت صدور القانون عند إقامة المشروعات المشتركة ، فإن بعض شركات القطاع العام قد حصلت رغم ذلك على تصاريح خاصة للتحويل إلى شركات مشتركة بون الالتزام بالقيد السابق ذكره . ونتيجة معارضة ذلك الاتجاه فقد أسفرت المعارضة عن إيقاف أحد المشروعات الهامة " المشاركة بين أيدىال وشركة طومسون الفرنسية " .. لكن رغم هذا الاتجاه ، إلا أن هناك أكثر من عشرين مشروعا مشتركا تمت الموافقة عليها من وزارة الصناعة . ومن بين هذه المشروعات قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والمعدنية بالإضافة إلى أكثر من عشرين مشروعات مشتركا كانت قيد البحث والدراسة . ومن بين المشروعات الجديدة التى تمت الموافقة عليها شركة كلورايد ايجبت للبطاريات برأسمال قدره ٦٤ مليون جنيه ، وتضم إحدى شركات القطاع العام وهى الشركة العامة للبطاريات التى لا تسهم فى رأس المال بأكثر من ٢٨ ٪ ، بينما تسهم شركة كلورايد وهى شركة عابرة للجنسيات وذات منشأ بريطانى وبنك بركليز بنسبة ٥٢ ٪ . وقد التزم المشروع الجديد بضرورة دفع نسب ٤ ٪ فى صورة حقوق Royalties ومدفوعات تكنولوجية إلى شركة كلورايد مقابل استخدام الاسم والخبرة التكنولوجية علاوة على حصة الشريك الأجنبى فى الأرباح (٢) .

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة : دراسة فى التغيرات الاقتصادية فى مصر ، ٧٤ - ١٩٨٢ ، ص ٤٠٩ .

(٢) محمد عبد الشفيق ، التطور التكنولوجى واستراتيجية الاعتماد على الذات ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ١٢٥ .

ويلاحظ من خلال مجمل القروض والاستثمارات الأجنبية ، أن ثمة جهة خارجية جديدة استحوذت على السلطة من أجل تحديد استراتيجية الاستثمار والنمو أو لتحديد صورة المستقبل ، وفي تشكيل البنية الاقتصادية . وتكشف أيضا خريطة القروض بصورة قاطعة أنها اختارت المشروعات وفق استراتيجيات محددة ، وهذه الاستراتيجية بالتالى تتوازي فى مبادئها مع أوضاع تقسيم العمل الدولى ، كما أنها عملت على تأثيرها بصورة حاسمة على تخصيص الموارد المحلية ، بحيث لا يكون التأثير كأمر واقع فقط ، بل تسعى إلى وجود اعتراف قانونى من الدول المقترضة .

أما ما يهمنى فى مجال التصنيع ، فنظرة فاحصة على خطة القروض يتضح أولا : أن القروض وجهت بالأساس إلى المحالج وصناعة الغزل والنسيج . والسماذ والأسمنت ، وهذا ما يشير إلى أولوية خاصة بالصناعات المرتبطة بالزراعة ، والصناعات المرتبطة بالتعمير والإنشاءات المدنية . ثانيا : أن الشركات التى دخلت فى الاتفاقيات كانت شركة عبود سابقا للأسمدة وشركتا بنك مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى وكفر الدوار ، وشركة اسمنت بورتلاند بطره . يعنى ذلك أنها كانت كلها من الشركات التى بدأت كقطاع خاص ويستثنى من ذلك شركة أسمنت السويس التى جاءت فى الخطة لدواعى احتياجات التعمير . من ذلك يمكن الزعم أن هذه الاختيارات لم تكن محض صدفة ، فتطوير شركات لها تاريخ خاص كان له أثر إيجابى لدى القطاع الخاص المصرى ، أى أنه كان حافزا معنويا للقطاع الخاص ، وفى الوقت ذاته مطلبا سياسيا . كما أن إقرار الاتفاقيات على تحرير نسب الأرباح التى تحققها هذه الشركات سعى إلى التأثير على سياسة التسعير برمتها ، كما سعى من جهة أخرى إلى خروج قضية بيع أسهم هذه الشركات للقطاع المصرى والأجنبى على السواء .

إن دخول القطاع الخاص فى شركات القطاع العام كمشارك كان مطلبا دائما وحيويا للقوى الغربية ، لأن عودة القطاع الخاص إلى بعض المواقع التى أمتت يمثل بالضرورة أهمية خاصة ونوعا من رد الاعتبار (١) .

لقد عملت سياسة الانفتاح الاقتصادى على التصفية الجسدية لبعض الوحدات المنتجة فى القطاع العام ، وأرادت من ذلك أن تضعها فى صورة تبدو من خلالها بأنها غير اقتصادية وغير كفائة أمام منافسة الشركات الأجنبية ومنتجاتها المستوردة ، لذا كان على هذه الشركات حرصا على وجودها قيد الحياة أن تبحث عن شريك أجنبى بأى ثمن ، وفى المقابل كان على

(١) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

الاحتكارات الأجنبية أن تحدد نوع وكيم الشركات التي لها البقاء أو الفناء . إن أشكال الاشتراك الأجنبي يتضح في انتقال الشركات الصناعية إلى إنتاج سلعا تحت أسماء الماركات العالمية التي فرضها الانفتاح على النمط الاستهلاكي ، واستخدام أسماء الماركات العالمية يعنى شراء كل حزمة حقوق المعرفة من الشركات صاحبة الماركات ، فضلا عن قبول سيطرة خبراءها على التشغيل والإدارة تحت شعار ضمان جودة المنتجات والتي تحمل اسم الشركات الأجنبية بكل ما يتضمنه ذلك من تبعية واستنزاف للموارد (١) .

إن ما حدث للقطاع العام الصناعى فى مصر من تحول إلى التبعية الكاملة لم يأت باسم زيادة التصدير ، وإنما لإمكان التسويق فى السوق المحلية ، وبذا تحددت مهمة شركات القطاع العام فى عمليات تصنيع تابعة وهامشية تغذى السوق المحلية بمصنوعات الشركات عابرة الجنسية دون وجود مشاكل الجمارك ، أو بالأحرى منافسة الصناعة الوطنية فى السوق المحلى أو ما يسمى منهج التصنيع عن طريق الاستعاضة عن الواردات . ولم تقف حدود استراتيجية غزو رأس المال الأجنبي للشركات الصناعية عند هذا الحد ، بل سعت جاهدة للمشاركة فى رأس المال كان مجمل النتائج عن ذلك أن أفلست وصفت الوحدات المنتجة . ففى اتجاه ما سعى إليه البنك الدولى وألياته المتعددة حدث تحول جذرى فى وظيفة القطاع العام والسيطرة عليه ، فجاءت كل السياسات تهدف إلى خفض وزنه النسبى خاصة فى مجال الصناعة التحويلية . لقد عملت المخططات الخارجية على التصفية الجسدية لكل وحدات القطاع العام من خلال إنهاء ملكية الدولة للشركات المنتجة بهدف تفرد القطاع الخاص الأجنبي المحلى بملكية وسائل الإنتاج الصناعى .

ويحتل القطاع العام الصناعى الجزء الأكبر من القطاع العام فى مصر ، ونستدل على ذلك من النسب المتعاظمة التى يستوعبها من رأس المال المستثمر والعمالة وما يولده أيضا من نسبة كبيرة من الإنتاج والقيمة المضافة والأجور . وينبغى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن إجمالى المال المستثمر لشركات القطاع العام فى عام ١٩٧٩ بلغ حوالى ١٢٠٢٧ر٤ مليون جنية كان نصيب القطاع العام الصناعى منه ٤٥٩٥ر٨ مليون جنية ، أى أكثر من الثلث . أما نصيبه من الأجور فقد بلغت حوالى النصف أى بنسبة ٤٩ر٢ ٪ . وإذا كان ذلك أحد وجوه الحقيقة فإن الوجه الآخر يتمثل فى انخفاض النصيب النسبى للقطاع العام الصناعى من القيمة المضافة فى القطاع العام ككل فى السنوات الأخيرة من عقد السبعينات . ويتمثل

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

الضعف فى القطاع العام الصناعى أيضا فى انخفاض إنتاجية الجنيه من الأجر وذلك من ٧٢١ره جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ٦٣٣ره جنيه فى عام ١٩٧٩ ، بينما ارتفعت الإنتاجية المذكورة فى القطاع العام ككل من ٢٤.٦ره جنيه فى العام الأول ، إلى ١٠.٨ره جنيه فى العام الأخير (١).

ووفقا لأرقام المتابعة الكمية للوحدات الإنتاجية نجد أن بعض الصناعات حققت زيادات متفاوتة بينما حقق البعض الآخر نقصا فى حجم الإنتاج عن عام ١٩٧٥ . وفى الخامات الاستخراجية حقق الملح والفوسفات زيادة واضحة ، وفى المقابل حقق خام الحديد نقصا (- ١٠.٧ ٪) ، والصناعات الغذائية (سكر ، جبن أبيض ، مسلى صناعى ، علف حيوانى ، مياه غازية ، بيرة ، سجاىر) زيادات كمية ، كما أن الغزل والنسيج حقق زيادات باستثناء غزل الحرير (- ١٠ ٪) . أما المنتجات المعدنية فقد حققت نقص فى : زهر خام (- ١٦.٩ ٪) ، قطاعات صلب ثقيل (- ٨.٦ ٪) ، حديد تسليح (- ٢٥.٥ ٪) ، ومواسير صلب (- ١١.١ ٪) ، وفى المقابل تحققت زيادات فى بعض المنتجات الأخرى مثل : المنتجات المعدنية (اسطوانات بوتجاز وماكينات كهربائية) ، أما المنتجات غير الكهربائية (عداد المياه) فقد نقص إنتاجها بنحو (٧.٩ ٪) ، وصناعة وسائل النقل بنحو (- ٢ ٪) ، وسيارات ركوب نصر بنحو (- ٩.٥ ٪) ، والكابلات والأسلاك الكهربائية (- ٢١.٧ ٪) ، وفحم الكوك (- ٢.٤ ٪) ، وفى مقابل ذلك ازداد الإنتاج من الأتوبيسات والتليفزيون والثلاجة الكهربائية والمنتجات الكيماوية وإنتاج إطارات السيارات والجرارات ومنتجات الأسمنت والزجاج (٢).

ويلاحظ من العرض السابق أن نقص واضح فى الإنتاج شمل صناعات ثقيلة وأساسية ، ويرجع ذلك لأسباب متباينة ، بعضها يتعلق بالنقص فى المستلزمات وقطع الغيار بسبب الخلاف مع السوفييت ، وعزوف الغرب عن الامداد ، والبعض الآخر يتعلق بافتعال اختناقات باستفيد منها الموردون والمستوردون ، فضلا عن التوسع العشوائى فى قطاع الاستيراد والزيادة فى المخزون الراكد من المنتجات الصناعية .

وإذا كانت الصناعات التحويلية فى سنوات الانفتاح حتى قبل عام ١٩٧٧ قد حققت معدلات نمو مرتفعة . فإن هذه المعدلات شهدت تباطوء فى معدلاتها مع عام ١٩٧٨ . وبمقارنة

(١) محمد عبد الشفيق " التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص ٢ .

(٢) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

أرقام ١٩٧٣ مع أرقام ١٩٧٧ وفقا لأرقام البنك الدولي يتضح أن ٢١ منتجا من المنتجات الصناعية قد تراجعت ، كما تحققت زيادات متفاوتة فى ٤٠ منتجا . ويلاحظ من أرقام السنوات ٦٩ - ١٩٧٧ أن الزيادة المحققة فى الأعوام ٧٤ - ١٩٧٧ كانت غير منتظمة فى ٢٩ منتجا ، وتتضمن جزئيا أو كليا محاولة للعودة إلى أعلى مستوى للإنتاج تحقق فى السنوات السابقة على عام ١٩٧٣ . وفى ٤ منتجات من هذه الحالات (غزل الصوف ، سجاد سلفات النشادر - كتل حديد نصف مشككة ، وقطاعات الصلب ، سيارات النقل) لم تصل كميات الإنتاج فى عام ١٩٧٧ إلى أعلى مستوى محقق قبل الانفتاح . وفى بعض الحالات يلاحظ أيضا أن كميات الإنتاج عام ١٩٧٧ زادت عن مستويات عام ١٩٧٣ ، ولكنها كانت أقل من المستويات المحققة فى عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ أو ١٩٧٦ (١) .

وهذه الدلالات تعكس إلى حد بعيد أن الزيادة المحققة وغير المنتظمة فى إنتاج هذه الصناعات ترتبط بمدى تشغيل الطاقات القائمة العاطلة ، وهو ما يتمشى مع إعلان المسئولين عن تركيزهم على مشروعات الاستكمال والإحلال والتجديد وتوفير مستلزمات الإنتاج ، ولكن مجمل النتائج لا تتناسب مع الاتفاق المرصود لها . ويزد من دلالة المؤشرات السابقة أن الصناعات التى ظل إنتاجها أقل من طاقتها بمقارنة عام ١٩٧٣ مع عام ١٩٧٧ مثل : السكر الخام والجلوكوز والفواكه المحفوظة والنبيد والمشروبات الروحية والمنسوجات القطنية وورق كرتون عادى والسجاد وسوبر فوسفات والمبيدات الحشرية وألواح الصاج والمسبوكات والزجاج والخزف وأبوات صحية والفخار والمواسير والخرسانية والطوب الأحمر والرمل والجبس والمصيص والأسمنت . مما يعنى ذلك أن هناك تراجعا فى صناعات لها وزن مؤثر اقتصاديا . وإذا كانت الصناعات السابقة الذكر قد حققت انخفاضا ملحوظا ، فإن هناك بعض الصناعات لا تتجاوز (١١) منتجا قد حققت تقدما ملحوظا ، إذ زاد إنتاجها بمعدل يفوق أكثر من ٥٥ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، وهذه المنتجات هى الحديد الزهر والبيرة واللبن المبستر والمسلى الصناعى (٢) .

وفى إطار ما خطط لقطاع الصناعة التحويلية فى فترة الانفتاح الاقتصادى طرأ عدة تحولات هيكلية وبنوية . لقد أحكمت السيطرة الأجنبية على استراتيجية التوسع الصناعى سواء

(١) تقديرات ١٩٧٨ ، وزارة التخطيط والبنك الدولي وصندوق النقد

World Bank report, No 2738- Est, 1979.

تقلا عن عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

(٢) اعتمد فى حساب هذه النتائج على أرقام الإنتاج الصناعى الواردة فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٧٥ ويوليو ١٩٧٨ . راجع فى ذلك : عادل حسين المرجع السابق ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

في هيكله أو بنيته . فمن خلال ما حده البنك الدولي حصر التخصص الصناعي لمصر في مجال الأسمنت والأسمدة وتكرير البترول والأثاث والصناعات الغذائية . كان الهدف من ذلك حصر دائرة التركيز في هذه المجالات لترك بقية المجالات أمام الشركات الأجنبية واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي . لقد هدفت كل هذه المحاولات إلى إيجاد بنية اقتصادية تابعة يقودها القطاع الخاص ، أما القطاع العام فيركز اهتمامه في صناعة الأسمدة التي يصب ناتجها في قطاع الزراعة معقل القطاع الخاص في الاقتصاد المصري . ولكن يجب أن نعي أن تنمية الزراعة من خلال هذه الاستراتيجية كانت باتجاه نموذج الاقتصاد التابع (١) .

وتكشف البيانات الخاصة بالانتاج الصناعي الواردة بالكتاب السنوي للإحصاءات عام ١٩٨٠ أن الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المعمرة سجلت أعلى معدلات النمو ، وتتسم هذه الصناعات بانخفاض أثمانها عن السلع المستوردة ، وتشارك مع هذه الصناعات في تسجيل وتأثر مرتفعة من النمو للصناعات الغذائية مثل المياه الغازية . أما بقية الصناعات فتتسم بمعدل منخفض ، وهذا ما يبدو جليا في المنسوجات وصناعة مواد البناء . وإذا كانت بيانات الإنتاج الصناعي تختلف كثيرا عما تدلنا عليه بيانات الإنتاج الصناعي (على أساس الأسعار الجارية) ، فإن الأرقام الخاصة بالنمو الصناعي تعطينا نسبة تتراوح بين ١٦ ، ١٨ ، وأما الأرقام الخاصة بالإنتاج فتعطينا أن متوسط معدل النمو للقرن بلغ ٣٤ ٪ ، أما المنسوجات القطنية فسجلت نقصا بلغ - ٣٤ ٪ ، في الوقت الذي يعطينا معدل نمو سنوي للصناعتين حوالي ١٧ ٪ . وبتقدير بالتوضيح أن اختلاف النسب يرجع إلى الارتفاع في الأثمان وإلى تمثيل البترول في مجمل الناتج الصناعي ، وإلى وجود عدد من الفروع الصناعية (السلع الاستهلاكية المعمرة) سجلت معدلات نمو مرتفعة جدا . إن الأداء السيئ للتصنيع في هذه الفترة يعود إلى كوكبه من الأسباب نذكر منها : أولا : بدء معاناة الصناعة من نقص الكفاءات الفنية والإدارية والقوة العاملة . ثانيا : عدم توفر قطع الغيار اللازمة التي تستورد من الخارج . ثالثا : ارتفاع أثمان المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية . رابعا : المنافسة الشديدة للصناعة المحلية نتيجة إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة . خامسا : حاجة كثير من الوحدات الصناعية إلى التجديد . سادسا : ضعف الحواجز الجمركية ونمط التجارة السائد الذي يفضل الاتجار في السلع الأجنبية عن المحلية (٢) .

(١) فرانسوا ريفيه ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ١٩٨٠ نقلا عن : محمد بويدار ،

الاتجاه الرئسي للاقتصاد المصري ... مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

وباللقاء نظرة فاحصة على تصنيف الإنتاج الصناعي في عام ١٩٧٧ يتضح أن ٧٧٫٧٪ من الإنتاج الصناعي كان عبارة عن صناعات تحويلية نهائية ، أي سلع لا يعاد استخدامها في أية عمليات تحويلية لاحقة . وإن الجزء الأكبر من السلع التحويلية النهائية ٥٢٪ من الإنتاج الكلي عبارة عن سلع نهائية استهلاكية (١٢٫٢٪ فقط من الإنتاج الكلي يمثل سلع نهائية تستخدم لأغراض إنتاجية ومعظمها تستخدم لأغراض البناء والتشييد (حديد تسليح وكمرات حديدية وأسمنت ومواد بناء ... الخ) ، وتعتبر هذه النسبة عن درجة التكامل الأفقى بين الصناعة والأنشطة الأخرى . و جدير بالذكر أن ٦٠٪ من اجمالي صناعة الحديد والصلب في مصر تستخدم في أعمال البناء والتشييد ، أي خارج القطاع الصناعي ، أكثر مما تعمل على توفير مستخدمات الإنتاج داخل هذا القطاع ، كما ان صناعة الحديد والصلب في مصر باتجاهها نحو إنتاج سلع تحويلية نهائية ، فهي تعمل على دعم التكامل الأفقى بين الصناعة والأنشطة غير الصناعية أكثر مما تعمل على دعم التكامل الرأسى في إطار القطاع الصناعي نفسه . ومن تصنيف الإنتاج الصناعي أيضا يتضح أن ١٥٫٨٪ من الإنتاج الصناعي عبارة عن مكونات سلع نهائية ومستلزمات وتشكيل وتعبئة ، وهي نسبة منخفضة خاصة إذا ما عرفنا أن غزل القطن وحده يمثل ٨٫٥٪ من النسبة السابقة ، كما أن إنتاج السلع الوسيطة الأساسية المستخدمة في الصناعة التحويلية لم يتجاوز ٦٫٢٪ من جملة الإنتاج الصناعي وهذه النسبة تضم بينها إنتاج الصناعات المعدنية وصناعة فحم الكوك المستخدم في مناشط تحويلية . وبدلنا تصنيف الإنتاج الصناعي أيضا أن إنتاج الآلات والمعدات والأنوات التي تستخدم في مناشط تحويلية لم تتجاوز ٣٪ من الإنتاج الصناعي في عام ١٩٧٧ (١) .

كل ذلك يوضح أن نمط التصنيع في مصر اتجه بشكل أساسى فى التوسع فى صناعات التجميع والتشطيب والتشكيل . وهذا يمكن أن يكون مقبولا لأمى دولة ناهضة فى مهد معرفتها بالتصنيع ، إذ أن عمليات التجميع والتشكيل تتسم بالبساطة والسهولة وإنخفاض الكثافة الرأسمالية وتواضع المشروعات إذا ما قورن ذلك بعمليات التصنيع الأخرى ، لذلك فهى عملية تتناسب دولة لا تملك عمالة صناعية كفاة ، أو لاتملك رؤوس أموال وطنية كبيرة وأسواق محلية واسعة . وتمثل إقامة صناعة التجميع والتشكيل والتشطيب فى رأينا نوعا من التصنيع الهامشى الذى تبدأ به الدول الناهضة فى النمو استعدادا للدخول فى عالم التصنيع الحقيقى بعد إيجاد مقومات ومتطلباته فى البيئة المحلية . وتدعم الدول النامية أحيانا المرحلة التمهيديّة للتصنيع

(١) نادبة الشيشينى ، * مدخل جديد لتقييم وتخطيط هيكل الإنتاج الصناعى المصرى فى الثمانينات * .

فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين ، ص ٣ .

بإنشاء بعض الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة الأساسية خاصة صناعة الحديد الأساسية والصلب ، ذلك بغية تواجد نواة للتوسع فيما نسمى بالصناعات الثقيلة ، وهذا هو ما فعلته مصر عبد الناصر في الستينات . ولكن ما حدث في مصر السادات ، أنها شاهدت نمطا لإنشاء مشروعات التجميع والتشكيل والتشطيب ، وازداد الأمر سوءا أن بلدا مثل مصر خُطت حقبات طويلة في تاريخ التصنيع أن اقامت منشآت مهمتها التعبئة وتسمى مصانع مثل مصانع مستحضرات التجميل ومصانع الأدوات والمياه الغازية التي تعين مواد مستوردة في عبوات مكتوب عليها صنع في مصر . أي أن مصر تراجعت عن ما حققته في الستينات وبدأت من أولى عتبات الصناعة وكأنها خالية من خبرة رصيدها التاريخي الصناعي (١) .

لقد هدفت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتح الأبواب في قطاع الصناعة التحويلية على مصاريعها لنمو القطاع الخاص الأجنبي والمحلي معا . وبدلنا على ذلك مخطط البنك الدولي لاحتواء القطاع العام الذي ظل بنية متماسكة تحطمت عليه محاولات تهديمه ، والسياسات المالية والتقنية لصندوق النقد الدولي . وعلى الرغم من أن الحكومة مهدت إلى كل ذلك باستصدار القوانين لدفع الاستثمار الأجنبي في مجال التصنيع ، إلا أن معدلاتها لم تأت بما تشتهيئه الحكومة المصرية ، إذ جاءت اسهامات الشركات الأجنبية والأمريكية على وجه الخصوص محدودة للغاية ، كما أن المشاريع التي اتفق عليها لم تتجه إلى الصناعات التحويلية ، كما أن ما اتجه من مشاريع في إطار الصناعات التحويلية جاءت لمناقسة القطاع العام في السوق الداخلي (الاستعاضة عن الواردات) ، ولم تقم مشروعات تعمل على أن يكون رأس المال الخاص المحلي تابعا للشريك الأجنبي بشكل مباشر في بعض المشروعات الكبيرة ، ويعمل في المشروعات التابعة .

وتوضح البيانات الخاصة بتطور هيكل القطاع الخاص في الصناعة التحويلية أنه في عام ١٩٧٥ بلغت نسبة صناعة الغزل والنسيج حوالي ٤ : ٢٨ ٪ ، ثم واصلت انخفاضها في الأعوام من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ لتبلغ في الأخير حوالي ٢٦٧ ٪ . وفي الصناعات الغذائية بلغت في عام ١٩٧٥ حوالي ٢٢٩ ٪ وفي عام ١٩٧٩ بلغت ٢٣٥ ٪ . وفي الصناعات الكيماوية في عام ١٩٧٥ بلغت ٩٢ ٪ ، ثم في عام ١٩٧٩ تزايدت بمقدار ٣ ٪ عن العام الأول . أما في الصناعات الهندسية فقد تزايدت بشكل واضح بمقدار ١٠١ ٪ ، فبعد إن كانت في عام ١٩٧٥ حوالي ٨٨ ٪ ، أصبحت في عام ١٩٧٩ ، أي بعد ٤ سنوات حوالي ٩٩ ٪ (٢) .

(١) نادية الشيشيني ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣ .

ومقارنة إسهامات القطاع العام والخاص في إجمالي الإنتاج الصناعي ، يتجلى أنه في عام ١٩٧٢ بلغت جملة مساهمة القطاع العام حوالي ١٨١٧ مليون جنيه ، أما القطاع الخاص فبلغت حوالي ٢٨٨٢ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٧٥ بلغت ١٦٧١ مليون جنيه للقطاع العام ، أما القطاع الخاص فبلغ حوالي ٥٩٦٥ مليون جنيه . بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في عام ١٩٧٢ حوالي ٢٤٨٪ ، نجده في عام ١٩٧٥ ازدادات بنحو ١٦٪ ، أي أصبح حوالي ٢٦٤٪ ، وفي عام ١٩٧٨ بلغت مساهمة القطاع العام ٢٣٩١٩ مليون جنيه ، والقطاع الخاص حوالي ١٠٤٠٣ مليون جنيه . أما نسبة مساهمة القطاع الخاص فبلغت حوالي ٣٠٣٪ . ويتضح أيضا أن قطاع الغزل والنسيج يحتل الصدارة في مساهمة القطاع العام في الإنتاج الصناعي ، ويأتي بعدها مباشرة قطاع الصناعات الهندسية ، ثم قطاع استخراج المعادن ، أما مساهمة القطاع الخاص فإن قطاع الغزل والنسيج يحتل أيضا مكان الصدارة ، ويأتي في المرتبة التالية قطاع الأغذية ، ثم قطاع الكيماويات . ومن ذلك يتضح اهتمامات كل من القطاع الخاص والعام في طرق مجالات الصناعة^(١) .

ويلقاء بعض الضوء على تطور العمال في حقبة الانفتاح الاقتصادي يتضح من الجدول التالي الذي يصور تطور هيكل قوة العمل بالقطاع العام خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٩ ، أن معدل نمو العمال في القطاع الصناعي بلغ معدلا يزيد قليلا عن ٣٪ سنويا لتصل الى ٦٠٥ ألف عامل في عام ١٩٨١/٨٠ . ومن الجدول رقم (٧) يتكشف أن عمال صناعة الغزل والنسيج والملابس يضمون ما يزيد عن نصف إجمالي قوة العمل في القطاع الصناعي في عام ١٩٨٠ . ويلي هذا القطاع من حيث الحجم قطاع الصناعات المعدنية إذ يبلغ حجمه حوالي ٢٠٪ من قوة العمل الصناعية برمتها ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع صناعة المواد الغذائية بنسبة ١٥٪ ، ثم الكيماويات بنسبة ١٠٪ ، أما قطاع التعدين والحراريات فيقع في مؤخرة القطاعات من حيث استيعابها لقوة العمل ، إذ تتراوح نسبة العمالة فيه ما بين ٤٢٪ على أقل تقدير . وجدى بالتبيان أن القطاع العام الصناعي قد حقق قفزة كبيرة من حيث استيعابه للعمالة في عام ١٩٧٧ ، إذ ازداد عدد العمال من ٨ آلاف عامل إلى أكثر من ٢٢ ألف عامل ، ومرد ذلك طبقا لتفسيرات البعض ، يرجع إلى تنفيذ مشروع فوسفات ابو طرطور .

J. Waterbury, op. cit. p. 163.

(١)

جدول رقم (٧) يوضح تطور ميكل قوة العمل بالقطاع العام الصناعي ٧٤ - ١٩٧٩ (*)

معدل النمو %	١٩٧٩	%	١٩٧٨	%	١٩٧٧	%	١٩٧٦	%	١٩٧٥	%	١٩٧٤	القطاع الصناعي
٢٠	٢٩٥٥	٥٠	٢٩٥٧	٥١	٢٩٢٥	٥١	٢٨١٩	٥٢	٢٧٤٩	٥٣	٢٦٦٦	الغزل والنسيج والملابس
١٥	٩٠٢	١٥	٨٩٢	١٦	٨٧٧	١٦	٨٥٥	١٦	٨٢٤	١٧	٨٢٧	صناعة المواد الغذائية
٧	٦٢٨	١٠	٥٨٢	١٠	٥٦٦	١٠	٥٤٢	٩	٤٩٦	٩	٤٤٨	صناعة الكيماويات
٤٦	١٢٠٩	٢١	١٢٢٣	٢٠	١١٦٧	٢١	١١٧٨	٢١	١١٠٩	١٩	٩٦٥	صناعة المعدنية ومنتجاتها
٢٦	٢٢	٤	٢١٩	٤	٢١٧	٢	٨٢	٢	٨٢	٢	٨٢٣	التعدين والحرايريات
٣٠٥	٥١١٤	١٠٠	٥٨٧١	١٠٠	٥٧١٨	١٠٠	٥٤٧٦	١٠٠	٢٥٦١	١٠٠	٤٩٨٩	الإجمالي

(*) المصدر : عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية النواة التابعة ... مرجع سابق ، ص ٤١٥ .

وإذا كنا قد أوضحنا فيما سبق أن عقد السبعينات (وخاصة النصف الثاني) ، شهد اختلافا واضحا فى وتأثر النمو الاقتصادى ، وتضخمت قطاعاته غير الإنتاجية وشهدت القطاعات الزراعية والصناعية نكوصا واضحا ، فإننا بالتالى نرى أن التركيب المهنى والاجتماعى للقوة العاملة قد شهد تشوها أيضا . ودلالة ذلك ارتفاع نصيب قطاع التجارة والمال والخدمات من قوة العمل الإجمالية من ٢٦ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ٣٠ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، بينما زاد نصيب قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية (بما فى ذلك البترول ومنتجاته) من قوة العمل الإجمالية من ١٢٣ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ١٢٨ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، أى أنه فى عقد تقريبا لم يزد إلا بحوالى ٦ ٪ . ومن جهة أخرى فإن الوزن النسبى لقطاع التشييد تضاعف فى قوة العمل الإجمالية من ٢٣ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى حوالى ٤٧ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، كما تزايد الوزن النسبى لعمال التشييد فى إجمالى قوة العمل الصناعية من ٢٥٧ ٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ إلى حوالى ٣٣ ٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ ، أى أنهم أصبحوا يشكلون ثلث الطبقة العاملة الصناعية (١) .

وبنظرة عامة على الخصائص الرئيسية للوضع الصناعى المصرى نلمح ما يلى : أولا : اختلال هيكل الناتج الصناعى المحلى ، إذ يغلب على هذا الهيكل صناعات السلع الاستهلاكية بالمقارنة مع صناعات السلع الإنتاجية وخاصة إنتاج الآلات والمعدات ، ثانيا : ضعف القاعدة البشرية والقدرة العملية والتكنولوجية الصناعية . ثالثا : دخول التصنيع فى منافسة غير متكافئة مع الواردات الأجنبية .

وعلى الرغم من أن مصر قد سارت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات فى الستينات ذلك النموذج الذى يعتمد على محاولات التصنيع الداخلى لبعض السلع وإحلالها محل الواردات بغرض تعميق مسار التنمية وتحقيق إنتاج الصناعات الثقيلة وتأمين الاستقلال الوطنى ، إلا أنها نهجت نهجا آخر فى منهج الاستعاضة عن الواردات ، ألا وهو الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى أو ما يعرف باسم سياسة الباب المفتوح بهدف زيادة الإنتاج لإشباع السوق المحلى الداخلى (٢) . أن سياسة التصنيع للاستعاضة عن الواردات فى الستينات انقلبت إلى سياسة الاستيراد لإحلال الصناعة الوطنية فى وقت الانفتاح الاقتصادى ، وعملت على إعادة هياغة المستهلك المصرى بطريقة تضمن احكام قبضة الدول الرأسمالية على الواقع المصرى ، واعتماد الأخير على الأول فى تزويده بالسلع الاستهلاكية . إن قيام المشاريع الصناعية تحت اسم

(١) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(٢) نادية رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

الافتتاح في مصر كان حافزا لإحلال الواردات الذي أوجده القيم الاستهلاكية ، والتي أفضت في نهاية الأمر إلى إغراق المجتمع في الديون الخارجية ومن ثم سيادة وضع تابع . لقد تم بهذه السياسة قيام التحالف الجديد بين قوى اجتماعية ثلاثة : الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المحلية والدولة ، ذلك التحالف الذي أنتج ما يسمى برأسمالية الدولة التابعة ، التي فيها يسخر جهاز الدولة والقطاع العام والرأسمالية المحلية لأغراض النمو الرأسمالي (١) .

يتضح من ذلك كله أن طبيعة الدولة تنعكس على حركة التصنيع ، وأن بنية وخصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا تحدد نوع التصنيع السائد ، بمعنى آخر أنه من خلال المؤشرات الكمية والكيفية للتصنيع يمكن أن نرغم أن ملامح التصنيع تتحدد وفقا لطبيعة البنية الاجتماعية القائمة وأيديولوجيتها الحاكمة . أو بمعنى آخر أن التغيرات الجوهرية التي تصيب الهياكل الصناعية تأتي من خلال الأيديولوجية الحاكمة وطبيعة التغيرات التي تصيب البنية الاقتصادية الاجتماعية .

إن التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها المجتمع المصري في عقد السبعينات نجد انعكاسا لها في مجال سياسة التصنيع تلك التي تتمثل في تحول منهج التصنيع من الاستعاضة عن الواردات إلى سياسة الاستيراد .

إن نمط التصنيع في مصر السبعينات ارتبط بشكل وثيق بما يعرف بصناعات التجميع والتشطيب والتشكيل ، ذلك النوع من التصنيع الهامشي الذي يرتبط دائما بالمراحل التمهدية للتصنيع في البلدان النامية . لذا يمكن القول أن التصنيع في مصر السبعينات هو تكوص وارتداء عن ما تم في مرحلة الستينات . إن الصناعات التي أقيمت في مرحلة السبعينات فرضت نوعا من الارتباط بالسوق والاحتكارات العالمية . إن التغير في هيكل التصنيع في مصر السادات تكشف بوضوح عن نوع الاختيارات الاجتماعية لمسارات عملية التصنيع ، فضلا عن التوجهات الأيديولوجية الحاكمة للبنية الاقتصادية الاجتماعية .

(١) إبراهيم العيسوي ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، في : الفكر الاستراتيجي العربي (مجلة) ، ص ٢٢٨ .

صفوة القول أنه إذا كانت أنماط التصنيع في مصر قد تعددت بقدر تعدد وتعايز واختلاف الأيديولوجيات الحاكمة التي سادت والأطر السياسية التي وجهت عملياتها ، إلا أن أهم ما يميزها هو خضوع التصنيع للأيديولوجيات الحاكمة . إن التصنيع في مصر كان يأتي وفق قرار سلطوى فوقى . ولما كانت طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية تنعكس على حركة التصنيع ، وأن خصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا تحدد نوع التصنيع ، أى أن ثمة علاقة وأشجة بين التصنيع والقوى الاجتماعية ، فكما تؤثر الطبقات الاجتماعية فى وجود نمط معين من التصنيع ، فإن التصنيع يساهم فى صوغ البنية الاجتماعية ويهيكل طبقاتها . وهذا ما سنوضحه فى الباب القادم .